المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 2, 2026, Pages: 35-51

The monopoly of the silk trade and the management of its domestic markets during the reign of Shah Abbas I, and their impact on controlling the economic resources of the Safavid State

Dr. Mohammed Abdul Razzaq Aloufi *
Faculty of Fundamentals of Religion, University of Sharia Sciences, Tripoli, Libya
***Email (for reference researcher):** mnamna415@gmail.com

احتكار تجارة الحرير وإدارة أسواقها الداخلية في عهد الشاه عباس الأول وأثرهما في السيطرة على الموارد الاقتصادية للدولة الصفوية

د. محمد عبد الرزاق العوفي *
كلية أصول الدين، جامعة علوم الشريعة، طرابلس، ليبيا

Received: 18-04-2026; **Accepted:** 26-06-2026; **Published:** 15-07-2026

Abstract:
This study examines the monopoly of the silk trade and the administration of its internal markets during the reign of Shah Abbas I (1587–1629) and their impact on controlling the economic resources of the Safavid state. It is presented as a continuation of a previous study that addressed the broader economic policies related to the silk trade in Safavid Iran, while this part focuses specifically on monopoly practices and the regulation of internal markets. The study is based on the hypothesis that the silk trade was not merely an economic activity, but rather a strategic instrument through which the Safavid state strengthened its centralized authority, controlled economic resources, financed its military and administrative reforms, and consolidated its political and economic position.
The study aims to analyze the policies adopted by Shah Abbas I in monopolizing the silk trade and organizing its internal markets, through examining mechanisms for regulating production and domestic consumption, developing commercial infrastructure, securing trade routes and caravan networks, as well as investigating monopoly policies in terms of their motives, implementation mechanisms, and outcomes. The research adopts the historical-analytical method, relying on Safavid sources, European travelers' accounts, and modern multilingual studies, in order to provide a comprehensive reading of the economic, political, and administrative dimensions of these policies.
The findings reveal that Shah Abbas I pursued an economic strategy aimed at tightening state control over internal silk markets and reducing domestic consumption, while directing the majority of production toward foreign markets in order to maximize monetary revenues, particularly European silver required for financing the army and the central administration. The study also highlights the state's efforts to develop commercial infrastructure through the establishment of caravanserais (khans), the improvement of trade routes, and the securing of caravan movement via the rah-dari system, which contributed to greater regularity of trade flows and reduced security risks associated with transportation.
Furthermore, the study demonstrates that the state monopoly over the silk trade and the management of its internal markets represented one of the clearest manifestations of economic centralization in the Safavid era. The state placed the purchase and marketing of silk under its direct supervision through a network of agents and officials, enabling it to control prices and export quantities, increase treasury revenues, and limit the influence of local power holders, particularly the Qizilbash. At the same time, silk was employed as a diplomatic instrument to strengthen commercial and political relations with European powers in the context of rivalry with the Ottoman Empire.
However, the study concludes that these policies were not without challenges, as they generated administrative corruption and manipulation of quantities and prices, in addition to dissatisfaction among some local producers due to reduced purchase prices and the constraints of monopoly practices. Despite these issues, Shah Abbas I's policies significantly contributed to the consolidation of centralized authority, the control of economic resources, the expansion of internal and external trade, and the strengthening of the Safavid state's economic and political power, making the monopoly and administration of the silk trade one of the key pillars of the Safavid political and economic project during his reign.

Keywords: The Safavid State, the silk trade, Shah Abbas I.

الملخص :
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.
يُعالج هذا البحث احتكار تجارة الحرير وإدارة أسواقها الداخلية في عهد الشاه عباس الأول (1587–1629م) وأثرهما في السيطرة على الموارد الاقتصادية للدولة الصفوية، بوصفه تكملةً لبحثٍ سابق تناول السياسات الاقتصادية المرتبطة بتجارة الحرير الداخلية في الدولة الصفوية، حيث يركّز هذا الجزء على البعد المتعلق بالاحتكار وتنظيم الأسواق الداخلية. وقد انطلق

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

البحث من فرضية مفادها أن تجارة الحرير لم تكن مجرد نشاط اقتصادي، بل شكّلت أداة استراتيجية اعتمدت عليها الدولة الصفوية في تعزيز سلطتها المركزية، والتحكم في الموارد الاقتصادية، وتمويل إصلاحاتها العسكرية والإدارية، وترسيخ مكانتها السياسية والاقتصادية.

وسعى البحث إلى تحليل السياسات التي انتهجها الشاه عباس الأول في احتكار تجارة الحرير وتنظيم أسواقها الداخلية، من خلال دراسة آليات ضبط الإنتاج والاستهلاك المحلي، وتطوير البنية التجارية، وتأمين طرق النقل والقوافل؛ فضلاً عن بحث سياسة الاحتكار ودوافعها وآليات تطبيقها ونتائجها. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، بالاستناد إلى المصادر الصفوية، وروايات الرحالة الأوروبيين، والدراسات الحديثة متعددة اللغات، بهدف تقديم قراءة شاملة للأبعاد الاقتصادية والسياسية والإدارية لهذه السياسة.

وأظهرت الدراسة أن الشاه عباس الأول تبنّى سياسة اقتصادية هدفت إلى إحكام السيطرة على أسواق الحرير الداخلية وتقليص الاستهلاك المحلي، وتوجيه القسم الأكبر من الإنتاج نحو الأسواق الخارجية، بما يضمن تعظيم العائدات النقدية، ولا سيما الفضة الأوروبية اللازمة لتمويل الجيش والإدارة المركزية. كما كشفت عن اهتمام الدولة بتطوير البنية التحتية التجارية عبر إنشاء الخانات (الكاروانسرايات)، وتحسين الطرق التجارية، وتأمين حركة القوافل من خلال نظام (الراهداري)، الأمر الذي أسهم في زيادة انتظام الحركة التجارية وتقليل المخاطر الأمنية المرتبطة بالنقل.

كما بيّنت الدراسة أن احتكار الدولة لتجارة الحرير وإدارة أسواقه الداخلية مثّل أحد أبرز مظاهر المركزية الاقتصادية في العهد الصفوي؛ إذ أخضعت الدولة عمليات شراء الحرير وتسويقه لإشرافها المباشر عبر شبكة من الوكلاء والموظفين، بما مكّن السلطة من التحكم في الأسعار والكميات المصدّرة، وتعزيز موارد الخزانة، وتقليص نفوذ القوى المحلية، ولا سيما القزلباش. وفي الوقت ذاته، استُخدم الحرير أداة دبلوماسية لتعزيز العلاقات التجارية والسياسية مع القوى الأوروبية في مواجهة الدولة العثمانية.

ومع ذلك، خلص البحث إلى أن هذه السياسات لم تكن خالية من التحديات؛ إذ أفرزت مظاهر من الفساد الإداري والتلاعب بالكميات والأسعار، فضلاً عن تذمر بعض المنتجين المحليين نتيجة انخفاض أسعار الشراء وقيود الاحتكار. وعلى الرغم من تلك الإشكالات، فإن سياسات الشاه عباس الأول أسهمت بدرجة كبيرة في ترسيخ السلطة المركزية، والتحكم بالموارد الاقتصادية، وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية، وتعزيز القوة الاقتصادية والسياسية للدولة الصفوية، مما جعل احتكار الحرير وإدارة أسواقه إحدى الدعائم الرئيسة للمشروع السياسي والاقتصادي الصفوي في عصره.

الكلمات المفتاحية: الدولة الصفوية، تجارة الحرير، الشاه عباس الأول.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

فقد مثّلت تجارة الحرير إحدى الركائز الاقتصادية الأساسية التي اعتمدت عليها الدولة الصّفويّة في بناء قوتها المالية وتعزيز نفوذها السياسي خلال عهد الشاه عباس الأول، إذ لم يكن الحرير مجرد سلعة تجارية ذات قيمة اقتصادية مرتفعة، بل غدا أداةً استراتيجية ارتبطت بإدارة الموارد، وتمويل الإصلاحات العسكرية والإدارية، وتوجيه العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة. وقد أدرك الشاه عباس الأول الأهمية الاستثنائية لهذه التجارة، فسعى إلى إعادة تنظيمها ضمن سياسة اقتصادية أكثر مركزية، هدفت إلى إحكام الرقابة على الإنتاج والتداول، وتعظيم العوائد المالية المتأتية منها.

وفي هذا الإطار، لم تقتصر سياسات الشاه عباس الأول على التحكم في عمليات إنتاج الحرير وتسويقه، بل امتدت لتشمل إعادة تنظيم البنية التجارية الداخلية، وتأمين طرق القوافل، وتطوير المنشآت الاقتصادية، فضلًا عن إخضاع تجارة الحرير لإشراف الدولة المباشر من خلال سياسات الاحتكار والإدارة المركزية، وقد انعكس ذلك على بنية الاقتصاد الصّفويّ، وعلى قدرة الدولة في توظيف التجارة بوصفها رافدًا من روافد القوة السياسية والاقتصادية.

ويأتي هذا البحث بوصفه الجزء الثاني من دراسة تناولت سياسات الشاه عباس الأول تجاه تجارة الحرير الداخلية، إذ انصرف الجزء الأول إلى دراسة السياقات التاريخية والاقتصادية لتجارة الحرير وتطورها حتى عهد الشاه عباس الأول، في حين يركّز هذا الجزء على احتكار تجارة الحرير وإدارة أسواقها الداخلية في عهد الشاه عباس الأول وأثرهما في السيطرة على الموارد الاقتصادية للدولة الصفوية ومن ثمّ، فإن هذا الجزء يمثّل استكمالاً علمياً للبحث الأول، بما يتيح تقديم صورة أكثر تكاملاً عن الدور الذي أدّته تجارة الحرير في المشروع الاقتصادي والسياسي للشاه عباس الأول.

وانطلاقاً من ذلك، فإن هذا البحث يسعى إلى دراسة أبرز السياسات والإجراءات التي انتهجها الشاه عباس الأول في إدارة تجارة الحرير الداخلية، وتحليل آليات احتكارها وتنظيمها، والكشف عن أثر

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تطوير البنية التجارية وطرق النقل وتأمين القوافل في دعم النشاط الاقتصادي، فضلًا عن بيان مدى إسهام هذه السياسات في تعزيز السلطة المركزية وتقوية الدولة الصّفويّة اقتصادياً وإدارياً وسياسياً.

أسباب اختيار الموضوع وإشكالية البحث ومنهجه

تنبع أهمية اختيار هذا الموضوع من المكانة المحورية التي احتلتها تجارة الحرير في الاقتصاد الصّفويّ خلال عهد الشاه عباس الأول، إذ شكّلت أحد أهم موارد الدولة المالية، وأسهمت بصورة مباشرة في دعم مشروعه السياسي والإداري والعسكري، وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الدولة الصّفويّة وعهد الشاه عباس الأول، فإن جانب إدارة تجارة الحرير الداخلية، وآليات تنظيمها واحتكارها، وأثرها في تعزيز قوة الدولة، ما يزال بحاجة إلى دراسة أكثر تخصّصاً تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والإدارية والسياسية في إطارٍ تحليليٍ متكاملٍ، كما تزداد أهمية هذا الموضوع من كونه يمثل استكمالاً للجزء الأول من الدراسة، الذي تناول السياقات التاريخية والاقتصادية لتجارة الحرير حتى عهد الشاه عباس الأول، بما يتيح بناء رؤية أكثر شمولاً لطبيعة السياسات الاقتصادية الصّفويّة المرتبطة بهذه السلعة الاستراتيجية.

وتتمثل إشكالية البحث الرئيسة في محاولة الكشف عن طبيعة السياسات التي انتهجها الشاه عباس الأول في إدارة تجارة الحرير الداخلية، ومدى إسهامها في تعزيز قوة الدولة الصّفويّة اقتصادياً وإدارياً وسياسياً، فضلاً عن الوقوف على حدود نجاح هذه السياسات والتحديات التي واجهتها، ومن هذه الإشكالية تنبثق مجموعة من التساؤلات، من أبرزها:

- ما الآليات التي اعتمدها الشاه عباس الأول لتنظيم تجارة الحرير الداخلية؟
- وما دوافع تبني سياسة احتكار الحرير؟
- كيف أسهمت إجراءات تطوير البنية التجارية وتأمين الطرق والقوافل في تنظيم الأسواق الداخلية وتنشيط الحركة التجارية؟
- وما أثر هذه السياسات في تعزيز السلطة المركزية وتقوية الموارد المالية للدولة الصّفويّة؟
- ما مدى تأثير سياسة الاحتكار على إدارة الأسواق الداخلية والوظائف الاقتصادية والإدارية للدولة؟

أما منهج البحث، فقد اعتمدت الدراسة بصورة رئيسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع تطور سياسات إدارة تجارة الحرير في عهد الشاه عباس الأول، وتحليل دوافعها وآليات تطبيقها ونتائجها في ضوء المعطيات التاريخية الواردة في المصادر الصّفويّة، وروايات الرحالة الأوروبيين، والدراسات الحديثة العربية والأجنبية، كما استعان الباحث – عند الحاجة – بالمنهج الوصفي في عرض مظاهر التنظيم التجاري والبنية الاقتصادية المرتبطة بتجارة الحرير، وبالمنهج المقارن في مناقشة بعض الآراء المتباينة بشأن بدايات الاحتكار وأهدافه ونتائجه.

وقد واجهت هذه الدراسة جملةً من الصعوبات المنهجية، في مقدمتها محدودية الدراسات والمصادر العربية المتخصصة في موضوع البحث، الأمر الذي استدعى توسيع نطاق الاعتماد على المراجع والدراسات غير العربية بوصفها رافداً أساسياً للمادة العلمية، وقد تم في هذا السياق، الاعتماد على مجموعة واسعة من المصادر والدراسات المكتوبة بلغات متعددة، أبرزها: الفارسية والإنجليزية والفرنسية، إلى جانب عدد من الدراسات الإسبانية والصينية، بما أتاح مقاربة أكثر شمولية للموضوع، والإحاطة بأبعاده التاريخية والاقتصادية والسياسية على نحو أكثر تكاملاً.

واقتضت طبيعةُ البحث وأهدافُه تقسيمَه إلى ثلاثة مباحث رئيسة، يسبقها تمهيدٌ، وتعقبها خاتمةٌ تضمّنت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تناول المبحث الأول سياسات تنظيم تجارة الحرير الداخلية في عهد الشاه عباس الأول، من خلال دراسة الإجراءات التي اتخذتها الدولة في تنظيم تداول الحرير والحد من استهلاكه الداخلي، وتطوير المرافق التجارية، وتأمين طرق النقل والقوافل، أمّا المبحث الثاني فقد خُصص لدراسة احتكار الدولة الصّفويّة لتجارة الحرير الداخلية، من حيث بدايات هذا الاحتكار ودوافعه، وآليات تطبيقه وإدارته، فضلًا عن التحديات التي واجهته والنتائج التي ترتبت عليه، في حين

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تناول المبحث الثالث البنية التجارية المرتبطة بتجارة الحرير، ودور الخانات والمرافق التجارية وطرق القوافل في دعم النشاط الاقتصادي، وأخيراً أثر احتكار تجارة الحرير وإدارة أسواقه الداخلية في تعزيز قوة الدولة الصفوية اقتصادياً وإدارياً وسياسياً.

ويأتي هذا الجزء استكمالاً لما عالجه الجزء الأول من الدراسة، الذي تناول السياقات التاريخية والاقتصادية لتجارة الحرير حتى عهد الشاه عباس الأول، بما يسهم في تقديم رؤية أكثر تكاملًا لطبيعة السياسات الصّفويّة المرتبطة بهذه التجارة الحيوية.

المبحث الأول_ سياسات تنظيم تجارة الحرير الداخلية في عهد الشاه عباس الأول:

مثّلت تجارة الحرير أحد المرتكزات الاقتصادية الرئيسة للدولة الصّفويّة في عهد الشاه عباس الأول (996–1038هـ/1587–1629م)، الأمر الذي دفع السلطة إلى تبنّي مجموعة من السياسات والإجراءات التنظيمية الهادفة إلى إحكام إدارة هذه التجارة وتعظيم عوائدها الاقتصادية، ولم تقتصر هذه السياسات على تنظيم عمليات الإنتاج والتداول؛ بل شملت أيضاً إعادة توجيه أنماط الاستهلاك الداخلي، وتطوير المرافق التجارية وتأمين طرق النقل والقوافل، بما يضمن انسيابية الحركة التجارية واستقرارها، ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث أبرز السياسات التي اعتمدها الشاه عباس الأول في تنظيم تجارة الحرير الداخلية وأثرها في خدمة الاقتصاد الصّفويّ وتعزيز موارد الدولة.

الحدّ من الاستهلاك الداخلي للحرير وأهدافه الاقتصادية

أدرك الشاه عباس الأول الأهمية الاقتصادية للحرير بوصفه سلعة استراتيجية ذات عائد نقدي مرتفع، لذلك اتجه إلى تبنّي سياسة تهدف إلى الحد من استهلاكه داخل البلاد، بما يسمح بتوجيه القسم الأكبر من الإنتاج نحو الأسواق الخارجية، وفي هذا الإطار سعت الدولة إلى إعادة تنظيم أنماط الاستهلاك المحلي بما ينسجم مع أهدافها الاقتصادية والمالية.

اتجه الشاه عباس الأول إلى تبنّي سياسة اقتصادية هدفت إلى إعادة توجيه الموارد الإنتاجية للدولة، وفي مقدمتها الحرير، بما يخدم المصالح المالية والسياسية للدولة الصّفويّة. وفي هذا السياق، سعت السلطة إلى الحدّ من الاستهلاك الداخلي للحرير وتقليل استخدامه في الأسواق المحلية، وذلك بهدف تخصيص أكبر قدر ممكن من الإنتاج للتصدير الخارجي، لما كان يدرّه من عائدات نقدية مرتفعة، ولا سيما من العملات الفضية الأوروبية التي احتاجتها الدولة في تمويل نفقاتها العسكرية والإدارية وتعزيز استقرارها المالي.

وقد ارتبط هذا التوجّه بالسياسة الاحتكارية التي انتهجها الشاه عباس الأول تُجاه تجارة الحرير، إذ أدرك الأهمية الاستراتيجية لهذه السلعة بوصفها المصدر الرئيس للدخل النقدي الخارجي للدولة الصّفويّة، لذلك؛ لم تقتصر جهوده على إحكام السيطرة على الإنتاج وشراء الحرير من المنتجين المحليين وإدارته عبر الوكلاء الملكيين[1]، بل امتدت أيضاً إلى تقنين استهلاكه الداخلي، بما يضمن بقاء الجزء الأكبر من الإنتاج موجهاً للأسواق الخارجية، ولا سيما الأسواق الأوروبية والعُثمانية والهندية، حيث ارتفع الطلب على الحرير الإيراني وارتفعت قيمته التجارية.

وفي هذا الصدد، يورد الرحالة الألماني آدم أوليريوس وصفاً يعكس طبيعة هذه السياسة، إذ يشير إلى أن الشاه عباس كان يعمل على تقليل استهلاك الحرير داخل البلاد من أجل زيادة العوائد المتحصلة من صادراته، ويذكر أن السلطة كانت تحدّ من ارتداء الملابس الحريرية بين السكان، وتدفعهم إلى استخدام أنواع أخرى من الأقمشة الأقل كلفة والأقل اعتماداً على الحرير، إذ يقول :"أن الشاه عباس كان يأمر بتقليل استهلاك الحرير داخل البلاد من أجل زيادة النقد المتحصل من صادراته، كما كان يمنع السكان من

[1] Rudolph P. Matthee, The Politics of Trade in Safavid Iran: Silk for Silver, 1600–1730 (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), P104.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ارتداء الملابس الحريرية، ويُلزمهم بارتداء نوع من الملابس لا يلبث أن يتمزق بعد استعماله خمس أو عشر مرات، وكان يأمر أحياناً بلبس الملابس القطنية بل الحريرية"[1].

وعلى الرغم من احتمال المبالغة التي قد ترد في روايات الرحالة الأوروبيين، بشأن اصدار اوامر ملكية مباشرة بالخصوص، فإن شهادة أوليريوس تظل ذات أهمية في إظهار إدراك السلطة الصّفويّة للعلاقة المباشرة بين الاستهلاك المحلي وحجم الفائض التصديري، وهو ما يعكس وعياً اقتصادياً مبكراً بآليات العرض والطلب وأثرها في تعظيم الإيرادات العامة.

وفما أعتقد، يمكن إدراج هذه السياسة ضمن ما يمكن وصفه بـــ (التدابير التحفيزية والإجراءات التقييدية)، إذ شجّع الشاه عباس الأول على زراعة القطن والتوسع في ارتداء الملابس القطنية[2]، بما يسهم في الحد من استيراد الأقمشة الهندية داخل السوق الإيرانية، وتوجيه الطلب المحلي بعيدًا عن المنسوجات المستوردة[3]، ويبدو أن هذه السياسة ارتبطت أيضًا بالسعي إلى تعزيز صادرات الحرير الإيراني، عبر تقليص الاستهلاك الداخلي للمنسوجات الحريرية وتوفير قدر أكبر من الإنتاج للأسواق الخارجية، بما يحقق عوائد نقدية أكبر للدولة.

ومن الناحية الاقتصادية، يمكن تفسير هذه السياسة بوصفها محاولة لإعادة هيكلة أنماط الاستهلاك الداخلي بما يخدم الاقتصاد التصديري للدولة؛ فكل كمية من الحرير تُستهلك محلياً كانت تعني تقليص الكميات المعدّة للبيع الخارجي، وبالتالي انخفاض التدفقات النقدية الداخلة إلى خزينة الدولة[4]، وقد اكتسب هذا الأمر أهمية أكبر في ظل حاجة الدولة الصّفويّة[5] إلى النقد المعدني، خاصة الفضة[6]، التي مثّلت عنصراً أساسياً في النشاط التجاري ودفع رواتب القوات العسكرية وتثبيت النظام الإداري المركزي الذي عزّزه الشاه عباس الأول.

كما ارتبط الحدّ من استهلاك الحرير داخلياً برغبة الشاه عباس في الحفاظ على مكانة الحرير الإيراني في الأسواق العالمية، إذ إن تقليص العرض المتاح داخلياً وإبقاء كميات كبيرة للتصدير أسهما في المحافظة على استقرار التجارة الخارجية وتعزيز قدرة الدولة على التفاوض التجاري مع القوى الأجنبية، سواء عبر التجار الأرمن في جلفا الجديدة أم من خلال الاتفاقيات التجارية التي أبرمت مع الشركات الأوروبية، وبهذا المعنى، لم تكن سياسة الحدّ من الاستهلاك الداخلي مجرد إجراء اقتصادي محدود، بل جاءت جزءاً من مشروع أوسع لإعادة بناء الاقتصاد الصّفويّ على أسس مركزية تعتمد على تنمية التجارة الخارجية وتعظيم الإيرادات النقدية للدولة.

تطوير المرافق التجارية وحماية طرق القوافل

ارتبط ازدهار تجارة الحرير الداخلية بوجود بنية تجارية قادرة على تسهيل انتقال السلع وضمان أمن القوافل التجارية، لذلك أولى الشاه عباس الأول اهتماماً واضحاً بتطوير الطرق والمنشآت التجارية،

---

[1] آدام اولئاريوس، سفرنامه آدام اولئاريوس: ايران عصر صفوى از نگاه يک آلمانى، ترجمهٔ احمد بهپور (تهران: انتشارات ابتكار نو، 1385)، ص362.

[2] شهين فارابى " نقش ابريشم در روابط تجارى ايران و هلند در دوره صفويه" بشرش نامه تاريخ شماره 8 دوره 3 پاييز 1386هـ ش، ص7.

[3] Rudolph P. Matthee, The Politics of Trade in Safavid Iran, P.67

[4] Aykut Kar, "Weaving and Silk Trade in Safavid Iran. s421

[5] الدولة الصّفويّة: قامت في إيران على يد الشاه إسماعيل الأول سنة 907هـ/1501م بعد إسقاط دولة آق قويونلو، واتخذت من تبريز عاصمة لها في بدايتها قبل انتقال العاصمة إلى قزوين ثم أصفهان. امتدت في أوج قوتها لتشمل أجزاء واسعة من إيران الحالية، إضافةً إلى مناطق من أذربيجان والعراق وشرق الأناضول. تبنّت المذهب الشيعي الاثني عشري مذهبًا رسميًا للدولة، مما أسهم في إعادة تشكيل البنية الدينية والسياسية للمنطقة. بلغت ذروتها في عهد الشاه عباس الأول (996–1038هـ/1587–1629م) الذي شهدت دولته إصلاحات إدارية وعسكرية واقتصادية واسعة. وانتهى الحكم الصفوي سنة 1148هـ/1736م مع صعود نادر شاه الأفشاري، للاستزادة يُنظر: محمد طقوس، تاريخ الدولة الصّفويّة في إيران، دار النفائس، بيروت، 2009م؛ أحمد الخولي، الدولة الصّفويّة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1981م؛

Savory, Roger. *Iran under the Safavids*. Cambridge: Cambridge University Press, 1980.

[6] أصدر الشاه عباس الأول سنة 1618م حظراً على تصدير الذهب والفضة خارج البلاد، للإستزادة يُنظر:

Rudolph P. Matthee, The Politics of Trade in Safavid Iran , p.68.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إلى جانب اتخاذ تدابير أمنية هدفت إلى حماية طرق التجارة وتعزيز استقرار النشاط التجاري داخل الدولة الصّفويّة.

شـــهدت إيران في عهد الشـــاه عباس الأول تقدمًا ملحوظًا في تطوير المرافق التجارية، حيث أولت الدولة اهتماماً خاصـاً بشبكات الطرق البرية التي تربط بين مراكز الإنتاج والأسواق الداخلية والخارجية، وفي هذا السياق أُنشئت طرق جديدة، كما أُعيد تأهيل الطرق القديمة لتيسير انتقال البضائع وحركة القوافل التجارية، ومن أبرز هذه المشـروعات الطريق المرصـوف المعروف باسـم (سـنج فرش)، الذي ربط بين مدينتي جيلان، ومازندران على امتداد يقارب 280 كيلومتراً، فضلاً عن إصلاح الطرق الممتدة في منطقة موغان[1]، ويذكر إسكندر بك منشي في هذا الصـدد:" ان الشـاه عباس في عام 1611م، اسـتثمر الشـاه في مشـروع مدينة فرح آباد، وأنشـأ طرقاً وقصـوراً وربطها بأصـفهان عبر طرق معبدة بتمويل من الدولة"[2]، كما اهتم الشاه عباس بطريق (قندهار - أصفهان) حيث كانت مناطق شمال ايران سيما جيلان ومازندران[3] تنتج الحرير الخام، ثم يتم نقله عبر أصـفهان كمركز تجاري وصـناعي رئيس، ثم يعاد تصـديره عبر البحر نحو الهند وأسواق آسيا الجنوبية[4].

وتشـــير المعطيات التي أوردها الرحالة آدام أولئاريوس إلى الجهود المبذولة في العهد الصّـــفويّ لتطوير الطرق في إقليم جيلان، ولا ســـيما في مواجهة التحديات البيئية التي فرضـــتها طبيعة المنطقة الجغرافية؛ إذ أدّت الطبيعة المنبسطة والمنخفضـة للأراضـي الواقعة بين الجبال والبحر، إلى جانب الأنهار المتدفقة من المرتفعات الجبلية، إلى تشـكّل مسـتنقعات في عدد من المواضـع المنخفضـة، الأمر الذي جعل التنقل عبرها شـاقاً على المسـافرين، وللتغلب على هذه الصـعوبات، أمر الشـاه عباس الكبير بإنشـاء طريق مرتفع (ردمية) يمتد عبر إقليم جيلان من أسترآباد إلى آستارا، بهدف الحد من تكوّن المسـتنقعات وتسـهيل حركة المرور، مما أتاح التنقل بين المناطق بيسر نسبي على ظهور الجمال والخيول، بل وحتى سيرًا على الأقدام[5].

ولضـــمان أمن القوافل التجارية، أنشـــأ الشـــاه عباس الأول نظام ((**الراهداري**) rahdars (وتعني بالفارسية حراسة الطريق" أو "الإشراف على الطريق) لتأمين طرق التجارة في الدولة الصّفويّة، ويُوضح المؤرخ الأرمني فاهان بابازيان هذا النظام ويقول: و(الراهداري) وهم موظفون مكلفون بالإشـــراف على الطرق، حيث أُقيمت نقاط حراســـة على الطرق في مواقع معينة، ســـواء في المراكز الإدارية الصـــغيرة والكبيرة، أو عند الجسور، وممرات الجبال الخطرة، وغيرها من النقاط المهمة، وغالباً ما كانت هذه النقاط تُقام على مسافات مناسبة بحيث تسمح لها بتتبع القوافل في مسيرها أو بإبلاغ النقاط الأخرى بشكل عاجل عند الحاجة[6]، ولتمويل هذا النظام، فرض الشـاه ضـريبة مقدارها ثلاثة عشـر عباسـياً (عملة متداولة في الدولة الصّـفويّة) على كل جمل محمّل، خُصـصـت عائداتها لصـيانة الطرق والمحافظة عليها، كذلك ألزم الشاه الولاة المحليون بمسؤولية حفظ الأمن ومعاقبة اللصوص والمعتدين، وألزمهم بأن يعوضوا الخسائر

---

(1) جهانبخش ثواقب نقش شاه عباس در تجارت و تبليغ منسوجات سلطنتى، مطالعات تاريخى جهان اسلام، دوره 11، شماره 25، بهار 1402هـ ش، ص 149.

(2)Marc Morato Aragones, “La política centralizadora del sha Abbas. Los casos de Lar y Mazandarán,” Tiempos Modernos: Revista Electrónica de Historia Moderna 8, no. 35.p54. (2017)

(3) يُعلل الباحث الصيني شيهونغ بأن معظم إنتاج الحرير في الدولة الصّفويّة كان من تلك المناطق بقوله: تنتشر صناعة الحرير في إيران بشكل رئيس في جيلان، مازندران، شيروان، خراسان وأماكن أخرى في الشمال، والتي تقع بجوار بحر قزوين، وتتمتع بمناخ دافئ ورطب، مناسب لزراعة التوت، وتعد بيئة ممتازة لفقس بيض دودة القز ونمو دودة القز. بالإضافة إلى ذلك، تقع في مركز نقل، وهو مناسب لنقل وتصدير الحرير، لذا أصبحت مهد صناعة الحرير الإيرانية،

母仕洪. “蚕丝贸易：近代早期伊朗萨法维王朝的经济支撑”. 《社会经济史杂志》, 第4期 (2023): 第55页.

(4) خليل على مراد المندلاوى" شاه عباس اول (1587–1629) وتجارت ابريشم ايران" مجله زانكو، علوم انسانى، دانشگاه صلاح الدين، دوره 19، شماره 3، 2015، ص 49–62.

(5) آدام اولئاريوس، سفرنامه آدام اولئاريوس، ص362.

(6)Vahan Papazian, “Protection of Trade Routes in the 17th Century Safavid State,” in Les Arméniens dans le commerce asiatique au début de l’ère moderne, ed. Sushil Chaudhury and Kéram Kévonian (Paris: Éditions de la Maison des sciences de l’homme, 2007), p.44.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التي تتعرض لها القوافل من مواردهم الخاصـــة أو من دخل الناس في المنطقة،[1] وكانت إجراءات الشـــاه عباس الصـــارمة وأحيانًا القاســـية مفيدة للغاية، لدرجة أن خبرة أمان طرق إيران لحركة القوافل والتجار الأجانب انتشرت في جميع أنحاء العالم في وقت قصير[2].

وفي سـنة 1006هـــ/1597م أصـبحت أصـفهان عاصـمة الدولة، إذ كانت السـيطرة عليها تخدم المصـالح الاقتصـادية للصـفويين مقابل العُثمانيين الأعداء التقليديين لهم، وتهدف إلى تحويل طريق الحرير من الأراضـي العُثمانية إلى المحيط الهندي، ومنع اسـتخدام الموانئ العُثمانية في التجارة[3]، كما أولى الشـاه عباس عناية خاصة بالبنية التجارية الحضرية لها؛ إذ أنشأ شارعاً رئيساً يمتد قرابة كيلومترين حول السوق الكبير، كما أمر ببناء عدد من المنشآت التجارية المهمة، من بينها القيصـارية وبازار(سوق) الشـاه[4]، وإلى جانب ذلك وضـعت الدولة لوائح تنظيمية دقيقة تتعلق بجودة السـلع وأسـعارها، وتولى مفتشـو الأسـواق مراقبة تنفيذ هذه اللوائح[5].

المبحث الثاني_ احتكار الدولة الصّفويّة لتجارة الحرير الداخلية في عهد الشاه عباس الأول:

شـــكّل احتكار تجارة الحرير في عهد الشـــاه عباس الأول إحدى أبرز الأدوات الاقتصـــادية التي اعتمدتها الدولة الصّـفويّة لإحكام السـيطرة على مواردها المالية وتعزيز نفوذها السـياسـي، ولم يكن هذا الاحتكار مجرد إجراء تجاري محدود، بل مثّل سـياسـة اقتصـادية ذات أبعاد مالية وإدارية ودبلوماسـية، استهدفت تنظيم عمليات شراء الحرير وتسويقه وتصديره بما ينسجم مع مصالح الدولة العليا، ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث دوافع احتكار تجارة الحرير وآليات تطبيقه وإدارته في عهد الشـــاه عباس الأول.

بداية احتكار تجارة الحرير ودوافعه

أثار احتكار تجارة الحرير في عهد الشـاه عباس الأول اهتمام الباحثين والمؤرخين، ولا سـيما فيما يتعلق بتحديد بدايته الفعلية وظروف تطبيقه، في ظل تباين الآراء بشـــأن التاريخ الذي بدأ فيه تدخل الدولة الصّـــفويّة المباشـــر في هذه التجارة. وفي الوقت نفســـه، ارتبط هذا التوجّه بجملة من الدوافع الاقتصـــادية والسياسية والعسكرية التي دفعت السلطة الصّفويّة إلى إحكام سيطرتها على تجارة الحرير وتوظيفها بما يخدم مصالح الدولة.

يُعدّ احتكار تصـــدير الحرير الخام في عهد الشـــاه عباس الأول أبرز مظاهر التدخل الاقتصـــادي للدولة الصّـــفويّة في التجارة الخارجية، غير أنّ الباحثين اختلفوا حول التاريخ الفعلي لبداية هذا الاحتكار وظروف نشأته. فبينما يُعدّ عام 1619م التاريخ الأكثر قبولاً لإعلان الاحتكار بصورة رسمية، استناداً إلى سجلات شركة الهند الشرقية الإنجليزية ورحلات بييترو ديلا فالي[6]، فإن غياب الإشارة إلى هذا التاريخ في معظم المصـــادر الأخرى دفع عدداً من المؤرخين إلى الاعتقاد بأن ســـياســـة الاحتكار كانت قائمة قبل ذلك بمدة.

---

(1) جهانبخش ثواقب "نقش شاه عباس در تجارت و تبليغ منسوجات سلطنتى"، ص 149.

(2) سكينه كاشانى " نقش ابريشم در سياستگـذاري‌هاي اقتصادي شاه عباس اول" فصلنامه پارسه، سال 14، شماره 22، بهار و تابستان 93، ص 83؛

母仕洪, “蚕丝贸易”, 第56页.

(3) İlgar Baharlu, “Safeviler’de Dönüşüm Sembolü Olarak Başkentler: Kazvin ve İsfahan,” Gaziantep University Journal of Social Sciences 21, sy. 3 (2022): s. 1729

(4) وسيتضح لاحقًا الدور الذي اضطلعت به هذه المنشآت في إطار سياسة الاحتكار التي انتهجها الشاه عباس.

(5) جهانبخش ثواقب "نقش شاه عباس در تجارت و تبليغ منسوجات سلطنتى"، ص 149؛

Yuko Minowa and Terrence H. Witkowski, “State Promotion of Consumerism in Safavid Iran: Shah Abbas I and Royal Silk Textiles,” Journal of Historical Research in Marketing 1, no. 2 (2009).p302.

(6) پيترو دلا واله، *سفرنامه پيترو دلا واله: زائر*، به كوشش ماريو اسكيپانو، جلد 2 (برايتون: جى. گانسيا، 1843م)، ص58-59 ؛

David Robert Stokes, "A Failed Alliance and Expanding Horizons: Relations between the Austrian Habsburgs and the Safavid Persians in the Sixteenth and Seventeenth Centuries" (PhD thesis, University of St Andrews, 2014), p129.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفي هذا السياق، يرى الباحث الروسي بوشيف Bushev أن تدخل الشاه عباس في تجارة الحرير يعود إلى تسعينيات القرن السادس عشر، حين جرى تحويل كيلان ومازندران إلى أملاك خاصة بالتاج الصّفويّ، وهو ما يعكس – بحسب تفسيره – توجّهاً اقتصادياً مبكراً نحو إخضاع تجارة الحرير لسيطرة الدولة[1]، وفي هذا الصدد يشير المؤرخ الصّفويّ إسكندر منشي "بدخول الجيوش الصّفويّة إلى كيلان، أُلغيت الامتيازات التي كان يتمتع بها الحكّام المحليون، ووُضع إنتاج الحرير تحت إشراف وكلاء الشاه، بحيث تُجبى عائداته لحساب الخزينة"[2]، أما شتاينمان فتذهب إلى أبعد من ذلك، إذ ترجّح أن احتكار التصدير كان قائماً قبل سنة 1619م بوقت طويل، وترتبط بداياته –في رأيها– بإخضاع ولايات بحر قزوين: جيلان، و مازندران، وتهدئتها قبل نحو خمسة وعشرين عاماً من الإعلان الرسمي للاحتكار، كما ترى أن جهاز تجارة الحرير التابع للشاه عباس كان يعمل بصورة فعّالة بحلول عام 1617م، مع اعتماده أساساً على التجار المحليين، وأن وصول تجار الشركة الإنجليزية لم يؤدِّ إلى إنشاء الاحتكار بقدر ما وفّر منفذاً إضافياً لتصريف الحرير الإيراني في الأسواق الدولية[3]، بينما يعتقد سيوري ان ذلك حدث سنة 1620م[4].

ويُثير توجه الشاه عباس الأول نحو احتكار تجارة الحرير تساؤلاً مهماً حول الدوافع الحقيقية الكامنة وراء هذا الإجراء، ومدى ارتباطه بالتحولات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي شهدتها الدولة الصّفويّ، بل جاء استجابةً لجملةٍ من التحديات التي واجهت الدولة الصّفويّة في عهد الشاه عباس الأول، ويمكن إجمالها في ثلاثة دوافع رئيسة:

أولاً_ تعزيز الموارد المالية للدولة وتمويل الإصلاحات العسكرية؛ إذ شهدت الخزانة الصّفويّة تراجعاً ملحوظاً نتيجة الحروب الطويلة والاضطرابات الداخلية التي سبقت حكم الشاه عباس الأول، في وقتٍ كان فيه الشاه يسعى إلى إعادة بناء المؤسسة العسكرية على أسسٍ جديدة، من خلال إنشاء جيش نظامي أكثر ولاءً للسلطة المركزية، وتزويده بالأسلحة النارية والمدفعية الحديثة[5]، ومن ثمّ، ستمثّل عائدات تجارة الحرير مورداً مالياً استراتيجياً مكّن الدولة من تمويل هذه الإصلاحات العسكرية الطموحة.

ثانياً_ الحد من نفوذ القزلباش[6]وتعزيز السلطة المركزية؛ فقد اعتمد النظام الاقتصادي والسياسي للدولة الصّفويّة قبل الشاه عباس بصورة كبيرة على منح الإقطاعات لقادة قبائل القزلباش مقابل خدماتهم العسكرية، الأمر الذي أفضى إلى تعاظم نفوذهم السياسي والاقتصادي، وجعلهم قوةً يصعب إخضاعها بصورة كاملة[7]، لذا، سعى الشاه عباس من خلال احتكار تجارة الحرير إلى نقل مصدر الثروة الرئيس من أيدي الزعامات القبلية إلى الخزانة الملكية، بما أسهم في تقليص اعتماد الدولة على القزلباش، وتعزيز استقلالية السلطة المركزية ماليًا وإداريًا.

---

(1) П. П. Бушев, История посольств и дипломатических отношений Русского и Иранского государств в 1586–1612 гг. (Москва: Наука, 1976), с. 202.

(2) Monshi, Eskandar Beg. History of Shah Abbas the Great (Tārīkh-e ‘Ālamārā-ye ‘Abbāsī). Vol. 1. Translated by Roger M. Savory. Boulder, CO: Westview Press, 1978.p312..

(3) Linda Keehn Steinmann, “Shah ‘Abbas and the Royal Silk Trade, 1599–1629” (PhD diss., New York University, 1986), p. 86

(4) راجر سيورى، ايران عصر صفوى، ترجمهى كامبيز عزيزى، چاپ نوزدهم، تهران: نشر مركز، 1389ه.ش، ص193.

(5) للأستزادة حول تحديث الجيش الصفوي في عهد الشاه عباس أنظر: ذبيح الله صفا، تاريخ سياسي واجتماعي وفرمنكي ايران تابايان عهد صفوي ج2، مؤسسات انتشارات امير كبير، تهران، ص251-254.

H. F.Formayan. The beginning of modernization in Iran The policies and Reforms of shah. AbbasI (1587-1629) Research Meserch Monograph. nort Middle East Center University of Utah. 1949. p.3-18.

(6) القزلباش تعني "الرؤوس الحمراء" باللغة التركية، لاتخاذهم عمامة حمراء للرأس من أثنى عشرة ذؤابة كناية عن الأئمة الاثنا عشر، ويسمى تاج الحيدرية، وأسمهم باللغة الفارسية (سرخ أو سرخ سران) ومما أدى إلى ترجيح الاسم التركي نشأتهم وسط قبيلة الآق قويونلو، وان أغلبهم من أصول تركية، وسرعان ما تطور هذا الاسم وصار يشتمل جميع أتباع الصفويين، وأصبح يعني رافضي أو شيعي، القرماني، أخبار الدول، ص344؛ فهمي عبد السلام " القزلباش " مجلة حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، أبريل 1994م، المجلد، 23 الجزء الثانى، ص1.

(7) للأستزادة حول موضوع دور قبائل القزلباش في الدولة العثمانية يُنظر: ليلى فؤاد محمد " مكائد القزلباش في الحكم والسياسة " مجلة حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، ابريل 1994م، العدد 23، الجزء الثاني.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثاً، توظيف الحرير بوصفه أداةً دبلوماسية في مواجهة الدولة العُثمانية؛ أدرك الشاه عباس أن الحرير لا يقتصر على كونه سلعةً اقتصادية ذات قيمة عالية، بل يمكن توظيفه ورقةً سياسيةً في العلاقات الدولية، ففي ظل الطلب الأوروبي المتزايد على الحرير الفارسي، سعى الشاه إلى استثمار هذه السلعة في فتح قنوات اتصال دبلوماسية مع القوى الأوروبية، ولا سيما الإسبان والإنكليز والبرتغاليين، بهدف استمالتهم إلى تشكيل جبهة سياسية أو عسكرية مناهضة للعثمانيين[1]، الذين مثلوا الخصم الإقليمي الأبرز للدولة الصّفويّة[2].

آليات تطبيق الاحتكار وإدارته

لم يكن احتكار تجارة الحرير قائماً على القرار السياسي وحده، بل استلزم إنشاء آليات إدارية وتنظيمية هدفت إلى ضبط عمليات شراء الحرير وتجميعه وتسعيره وتسويقه، بما يضمن خضوع هذه التجارة لإشراف الدولة وتحقيق أكبر عائد ممكن منها.

ولم يقتصر احتكار الشاه عباس الأول للحرير على السيطرة المباشرة على مناطق الإنتاج[3]، بل امتدّ ليشمل تنظيم آليات التسعير والتصدير بما يضمن تعظيم أرباح الدولة وإحكام الرقابة على التجارة الخارجية، حيث اتبع الشاه سياسة قائمة على استغلال التنافس بين التجار المحليين والأجانب، من خلال التحكم في طرق التجارة وأسعار الحرير وشروط بيعه[4]، وفي هذا الإطار يذكر الرحالة الإيطالي بيترو أن الشاه عباس الأول نظّم في 17 سبتمبر 1619م مجلساً تجارياً في العاصمة أصفهان اتخذ شكل مزاد علني لتحديد سعر الحرير الملكي وبيعه لأعلى عرض، حيث جُمعت الأطراف التجارية الفاعلة في هذه السوق، وعلى رأسها أرمن جلفا، وممثلو شركة الهند الشرقية الإنجليزية، إضافة إلى ممثل الرهبان الكرمليين المرتبطين بالتجارة الإسبانية، وطُلِب من كل طرف تقديم السعر الذي يرغب في دفعه مقابل الحصول على الحرير الصّفويّ[5].

وعملاً بسياسة الاحتكار هذه؛ حظر الشاه عباس الأول على جميع التجار مهما كانت جنسياتهم، من شراء الحرير إلا عن طريق وكلاءه، ولتحقيق هذا الهدف؛ أوفد موظفيه ووكلاءه مصحوبين بالأموال النقدية إلى الأقاليم المنتجة للحرير، لشراء المحصول مباشرة من السكان المحليين والأسعار التي تفرضها السلطة الصّفويّة أو يستطيع المنتجون قبولها، ومن خلال هذا النظام تمكن الشاه من جمع كميات الحرير في المخازن الملكية التي أشرف عليها (أصحابجمعان: أمناء المخازن)، واستخدامها في الوفاء بالتزاماته التجارية السنوية وإدارة صادرات الدولة من الحرير[6]، ومع ذلك كان يُسمح للتجار الصّفويّين في بعض

---

[1] هادي بياتي وأحمد برجلو، "نقش تجارت ابريشم در مناسبات ايران و عثماني در دوره صفوي"، پژوهشنامة تاريخ اجتماعي و اقتصادي، سال 11، شمارة 2 (پاييز و زمستان 1401).

[2] للأستزادة حول موضع العلاقات الصّفويّة العثمانية يُنظر:عباس إسماعيل صباغ، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، دار النفائس، بيروت، 1999م.

[3] يدعي المؤرخ إسكندر منشي- عاش في العصر الصفوي، ويُعد من أهم مؤرخي بلاط الشاه عباس الأول - أن سياسة الاحتكار التي اتبعها الشاه عباس هي لمصلحة الدولة والعامة فيقول: "وأمر الشاه أن يُضبط أمر زراعة دود القزّ، وجمع الحرير، وبيعه، وألا يُسمح لأحد بالتصرف فيه دون إذن الدولة، لما في ذلك من مصلحة عامة وتقوية لأركان السلطنة"،

Monshi, Eskandar Beg. History of Shah Abbas the Great (Tārīkh-e ‘Ālamārā-ye ‘Abbāsī). Vol. 1. Translated by Roger M. Savory. Boulder, CO: Westview Press, 1978.p319.

[4] Rudolph P. Matthee, The Politics of Trade in Safavid Iran.P102.

[5] پيترو دلا واله، *سفرنامه پيترو دلا واله*، ص58-59.

[6] Rudolph P. Matthee, The Politics of Trade in Safavid Iran.P104.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأحيان بشراء[1] الحرير من مناطق إنتاجه شريطة دفع رسوم/ضرائب قدرها 4 تومانات لكل حمل[2] للحرير الذي سيُصنع في الداخل، و12 تومانًا للحرير المخصص للتصدير[3]، كذلك يؤكد المؤرخ والتاجر الهولندي يوهانس دي لايت المعاصر للشاه عباس ذلك، ويضيف قائلاً :"ولا يُسمح لأي مزارع أو منتج محلي ببيع محصوله من الحرير إلى أي طرف آخر، سواء كان محلياً أو أجنبياً، دون الحصول على إذن مسبق ومكتوب من وكلاء الشاه وممثلي الخزانة الملكية[4].

وكانت عملية جمع الحرير تتم بصورة موسمية أو سنوية، حيث يُنقل الإنتاج من مناطق زراعته إلى مراكز التجميع المحلية، ثم يُرسل بعد ذلك إلى العاصمة أصفهان، ليُخزن في مستودعات خاصة تابعة للدولة تمهيدًا لبيعه إلى التجار الأجانب، وتشير الروايات الأوروبية إلى أن الشاه عباس الأول كان يتابع عمليات بيع الحرير بصورة مباشرة، أو من خلال (وكيل الشاه/ وكيله التجاري)[5] أو من خلال كبار موظفيه، إذ كان يحدد الكميات المطروحة في الأسواق بما يضمن المحافظة على ارتفاع الأسعار، وغالباً ما كانت عمليات البيع تتم عبر مزادات علنية يحضرها التجار الأوروبيون، الأمر الذي أسهم في تعزيز التنافس التجاري بينهم[6].

إذنً، يمكن القول إن عملية جمع وبيع الحرير زمن الشاه عباس الأول كانت كالتالي: يقوم وكلاء الملك بجمع كل كميات الحرير المنتجة وتخزينها في المخازن الملكية، بعد ذلك يتولى الشاه من خلال موظفيه مفاوضة التجار الأجانب الوافدين إلى البلاد، مثل وكلاء الشركات الهولندية، والإنجليز، والتجار الأرمن، ويتم تحديد الأسعار بناءً على الأوامر الملكية، مما يضمن تدفقاً مستمراً ودائماً للأموال والعملات النقدية الثمينة إلى خزينة الشاه[7]، علماً ان سياسة الشاه التجارية لم تقتصر على تحصيل المدفوعات النقدية الكاملة، إذ أتاح للتجار الأوروبيين التعامل بنظام المقايضة، فكان يستقبل منهم الأقمشة الفاخرة والمنسوجات والمنتجات الغربية المطلوبة في البلاط الإيراني، لقاء حصولهم على الحرير الخام[8].

ومن بين أهم الشخصيات التي لعبت دوراً في إدارة هذه التجارة؛ المسؤول المعروف باسم (ناظر الحرير)، الذي كان يشرف على تنظيم الإنتاج والتوزيع، كذلك اشتهر اسم (محب علي بيك) بلقب ملك التجار وأحياناً بوكيل الشاه الذي كان يشرف على عمليات نسج الحرير والديباج المذهب والفضي، ويتحكم في اختيار العينات، وإعداد المواد الخام، وتخزين المنتجات النهائية، كما كان رئيساً لجميع ورش البلاط

---

(1) يُوضّح الرحالة الفرنسي شاردن طريقة بيع الحرير عصرذاك فيقول: "تتم جميع المدفوعات بالفضة المسكوكة، والذهب ليس له أي رواج في التجارة. كل كيس نقود لدى التجار الإيرانيين يحتوي على خمسين مسكوكاً، وهي تعادل ألفين وخمسمئة "عباسي"، وكل عباسي يعادل قطعة نقدية من فئة ثمانية عشر "سو" من العملة الفرنسية. ولا يخلطون أبداً قطعاً نقدية مختلفة الأوزان في صرة واحدة. أكياس النقود جلدية وطويلة ونحيفة، وبذلك يسهل حملها ونقلها"، ژان شاردن، سياحتنامه شاردن، ترجمهٔ محمد عباسی، ج 4، دايرةالمعارف تمدن، تهران، مؤسسه مطبوعاتی امير كبير، 1336هـ ش ج4، ص375.

(2) يبدو أن الجمل في تجارة الحرير الصّفويّة كان يعادل غالبًا بالتين من الحرير الخام، بينما قُدِّرت البالة الواحدة بنحو 36 منًّا تبريزيًا (قرابة 104 كغم)، مع احتمال وجود تفاوتات محلية في الوزن بحسب الإقليم والسياق التجاري، و(المنّ التبريزي = حوالي 2.9 كجم)= Studies, Department of Middle Eastern Studies, University of Manchester, published online January 2, 2007.p67.

بينما العدل الواحد يعادل 110 كيلوجرام، سكينه كاشانی " نقش ابريشم در سياستگـذاري‌هاي اقتصادي شاه عباس اول"، ص83.

بينما يذكر التاجر والمؤرخ الهولندي يوانس دي ليت(Joannes de Laet) ان السكان المحلين (الصفويين آنذاك) يسمون البالة *باتوب* Batub وتزن كل بالة منها 36 فراتيللو Fratellos أو رطلاً فارسياً، وهو ما يعادل بالمقاييس والأوزان الأوروبية لدينا حوالي 270 رطلاً،

Johannes de Laet, Persia seu Regni Persici Status: Variaque Itinera in atque per Persiam: Cum Aliquot Iconibus Incolarum, (Lugduni Batavorum: Ex officina Elzeviriana, 1633).p156.

(3)Niels Steensgaard, The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade (Chicago: University of Chicago Press, 1974). P381.

(4)Johannes de Laet , *Persia seu Regni Persici Status*, p156.

(5) نصر الله فلسفی " تجارت ابريشم ايران در زمان شاه عباس اول " وحيد، فروردين 1353، شماره 124، ص2.

Rudolph P. Matthee, The Politics of Trade in Safavid Iran: Silk for Silver, 1600–1730.p44.

(6)Linda K. Steinmann, “Shah ‘Abbas and the Royal Silk Trade 1599–1629". p72.

(7) Johannes de Laet, Persia seu Regni Persici Status,p148.

(8) پيترو دلا واله، *سفرنامه پيترو دلا واله* ص40.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التي تعنى بتصنيع الملابس[1]، كما كان هناك موظفون مسؤولون عن تسجيل الكميات والأسعار، مما يعكس درجة عالية من التنظيم الإداري.

تحديات تطبيق احتكار تجارة الحرير ونتائجه

لم يكن تطبيق احتكار تجارة الحرير في عهد الشاه عباس الأول عملية خالية من الصعوبات، إذ واجهت الدولة الصّفويّة تحديات عملية ارتبطت بآليات جمع الحرير وتسويقه، إلى جانب ظهور بعض التجاوزات الإدارية ومحاولات الالتفاف على القيود الرسمية، ومع ذلك أسهم هذا النظام في تعزيز قدرة الدولة على التحكم في تجارة الحرير وتوجيه عوائدها بما يخدم أهدافها الاقتصادية والسياسية.

بيد أن السياسات العملية لم تتجه دائماً وفق الرؤية التي سعى الشاه إلى تحقيقها، فمع ما كان للمسؤول من سلطات واسعة؛ فإنه لم يكن قادراً على إنجاز أي أمر من دون مساندة أصحاب النفوذ في المناطق المنتجة للحرير، فقد عمد المزارعون إلى استخدام شتى الوسائل للإفصاح عن كميات إنتاج تقل عن الواقع الفعلي لإنتاجهم، وبما أن الشاه كان يبتاع الحرير بأسعار تقل عن قيمته المتداولة، فقد وجد القائمون على جباية الحرير لمحازن الشاه مصلحة في خفض الكميات التي تصل إلى المخازن، حتى إنهم كانوا مستعدين لتقديم مبالغ مجزية لكبار الموظفين لتيسير ذلك، ولم يقتصر الأمر على تساهل هؤلاء المسؤولين مع تلك التجاوزات، بل اعتاد بعضهم تصريف الحرير الفاخر المُشترى لحساب البلاط إلى التجار المستقلين، ثم استبداله بحرير أدنى جودة يُسلَّم إلى التجار الأجانب[2].

ومن المستحسن الإشارة إلى ما ذكره الرحالة الايطالي بيترو ديللافاليه والذي أقام في الدولة الصّفويّة عدة سنوات في عهد الشاه عباس حول تدخل واشتراك الشاه في الشؤون التجارية، وتفرده ببيع وشراء الكثير من السلع والمنتجات المحلية والأجنبية، حيث قال:" إن السلطان الإيراني هو التاجر الأعظم والأوحد في بلاده وكان يخص نفسه بكل صفقة ذات ربح وفير وكان يمنع الآخرين عن التدخل فيها"[3].

وبغض النظر عن التجاوزات سالفة الذكر يمكن القول هذا النظام سمح للشاه عباس بالتحكم في عرض الحرير، وبالتالي التأثير في الأسعار العالمية لهذه السلعة، وكان هذا التحكم جزءاً من سياسة اقتصادية أوسع تهدف إلى تعزيز موارد الدولة وتقوية مركزها في التجارة الدولية.

وبذلك يمكن القول إن آليات الشاه عباس الأول في احتكار تجارة الحرير استندت إلى مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي هدفت إلى إحكام سيطرة الدولة على هذا القطاع الحيوي، وتمثلت فيما يأتي:

- شراء الدولة كامل إنتاج الحرير مباشرة من المنتجين، بما يضمن احتكار عملية التسويق والتصدير.
- منع المنتجين من بيع الحرير للتجار المحليين[4] أو الأجانب خارج الإطار الرسمي الذي حددته السلطة الصّفويّة .
- إخضاع أسعار الحرير وعمليات توزيعه لإشراف الدولة ورقابتها المباشرة، بما يحقق تعظيم عائدات الخزينة الصّفويّة ويعزز السيطرة على التجارة الخارجية.[8]

وعلى الرغم من التحديات والتجاوزات التي رافقت تطبيق سياسة الاحتكار؛ فإن نتائجها لم تكن سلبية بصورة مطلقة أو إيجابية على نحو كامل؛ بل حملت آثاراً متباينة على الدولة والفاعلين الاقتصاديين؛ فمن الناحية الإيجابية؛ أسهم الاحتكار في تعزيز موارد الخزانة الصّفويّة من خلال

---

(1)Rudolph P. Matthee, The Politics of Trade in Safavid Iran: Silk for Silver, 1600–1730.p 44-45.

(2)Rudolph P. Matthee, The Politics of Trade in Safavid Iran: Silk for Silver, 1600–1730.p45.

(3) پیترو دلاواله، سفرنامه پیترو دلاواله، ترجمه شعاع الدین شفا، شرکت انتشارات علمی فرهنگی، تهران، 1384ه. ش، ص113،183.

(4) وفي تعليلٍ يبدو غير مألوف، يذكر المؤرخ والتاجر الهولندي يوهانس دي لايت أن الإجراء الذي اتخذه الشاه عباس الأول بمنع التجار المحليين من شراء الحرير مباشرةً من المنتجين لم يكن- بحسب تصوره- موجّهاً للإضرار بهم، بل لتحقيق مصلحتهم؛ إذ يرى أن هذا التنظيم أسهم في تخفيف الأعباء عن رعايا الشاه، فلا يُضطرون إلى مغادرة مدنهم أو تحمّل مشقة نقل بضائعهم وتكاليف عرضها وتسويقها، حيث يقول: "كما أن في ذلك تخفيفاً عن رعايا الشاه أنفسهم، إذ لا يضطرون لمغادرة مدنهم ونقل بضائعهم وتجشم المشقة والنفقات الإضافية لعرضها،

Johannes de Laet , *Persia seu Regni Persici Status*, p150.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ضـمان تدفق عائدات الحرير إلى الدولة بصـورة مباشـرة[1]، كما مكّن الشـاه عباس الأول من إحكام السـيطرة على تجارة تُعدّ من أهم موارد البلاد الاقتصـادية، الأمر الذي عزّز قدرة السـلطة المركزية على تمويل الإصـلاحات العسـكرية والإدارية[2]، وتقليص نفوذ القوى المحلية، فضـلًا عن منح الدولة قدرة أكبر على التحكم في كميات الحرير المطروحة للتصدير والتفاوض مع القوى التجارية الأجنبية.

وفي المقابل، أفرزت هذه السياسة جملة من النتائج السلبية، إذ أدى احتكار الدولة لشراء الحرير بأسعار تقل أحياناً عن قيمته السوقية إلى تذمّر بعض المنتجين المحليين، ودفع بعضهم إلى إخفاء جزء من الإنتاج أو الالتفاف على القيود الرسمية، كما ساهم اتساع صلاحيات الموظفين المشرفين على جمع الحرير وتسويقه في بروز مظاهر من الفساد الإداري والتلاعب بالكميات والجودة، وهو ما أضعف –في بعض الأحيان– كفاءة النظام الاحتكاري وأثر في انتظامه العملي.

المبحث الثالث_ البنية التجارية وأثر إدارة تجارة الحرير في تعزيز قوة الدولة الصّفويّة:

لم تقتصر سياسة الشاه الصّفويّ عباس الأول في إدارة تجارة الحرير على إجراءات الإنتاج والاحتكار والتنظيم المالي فحسب؛ بل امتدت لتشمل بناء منظومة تجارية وإدارية متكاملة هدفت إلى ضمان انسياب الحركة التجارية داخل الدولة الصّفويّة، وتأمين انتقال الحرير من مناطق الإنتاج إلى مراكز التبادل والأسواق الداخلية والخارجية، وقد أدرك الشاه أن نجاح سياسته الاقتصادية لا يتحقق من خلال السيطرة على السلعة الاستراتيجية وحدها؛ وإنما يتطلب أيضاً إيجاد بنية تحتية تجارية قادرة على دعم عمليات النقل والتخزين والتبادل التجاري، فضلًا عن توفير الأمن والاستقرار في طرق القوافل التي شكّلت الشريان الحيوي لتجارة الحرير.

وفي هذا السـياق؛ اهتمت الدولة الصّـفويّة بتطوير البنية التجارية والإدارية المرتبطة بتداول الحرير، من خلال إنشـاء الخانات، وتحسـين المرافق التجارية، وتأمين طرق القوافل بما يضـمن انتظام الحركة التجارية وتسـهيل انتقال السـلع بين مراكز الإنتاج والأسـواق، ومن ثمّ، يتناول هذا المبحث دراسـة دور الخانات في تنظيم التجارة الداخلية للحرير، وجهود تطوير المرافق التجارية وآليات حماية طرق القوافل، وصولًا إلى بحث أثر هذا التنظيم التجاري في قوة الدولة الصّفويّة.

الخانات وآليات التجارة الداخلية

شـهدت الدولة الصّـفويّة توسّـعاً ملحوظاً في بناء الخانات (الكوانسـراهات = خان القافلة)، التي تحوّلت إلى عنصر محوري في البنية التجارية الداخلية، حيث أمر الشاه عباس ببناء (الكوانسراهات) على الطرق الرئيسـة بين المدن والأسـواق الكبرى، مثل الطريق بين أصـفهان وقزوين وتبريز، وكذلك على المسالك المؤدية إلى موانئ الخليج العربي، وقد أدّت هذه المنشآت وظائف اقتصادية وأمنية في الوقت نفسه؛ إذ كانت محطّات منظمة لتوقّف القوافل التجارية وإقامة المسـافرين، وحفظ البضـائع، وتبادل السـلع وتبديل الدواب وتأمين القوافل، وإقامة التجار والمسافرين[3].

ولم تمضِ مدةٌ طويلةٌ حتى تشكّلت منها شبكة منتظمة ربطت بين المراكز الرئيسة للنشاط التجاري وحركة التجار، وقد امتازت كوانسراهات أو خوانسراهات عهد الشاه عباس بسعة بنائها وفخامته، متجاوزةً في ذلك ما كان معروفاً في الفترات السـابقة، ومن أبرز هذه المنشـآت: كوانسـراى (گز) الواقع على مسـافة ثمانية عشـر كيلومتراً من أصـفهان، وكوانسـراى (مادر شـاه) المعروف أيضـاً (بسـراى فتحيه) في

[1] Rudolph P. Matthee, The Politics of Trade in Safavid Iran: Silk for Silver, 1600–1730.p60,111.
[2] Farmayan, Hafez, Beginnings of Modernization in Iran, 3–18.

[3] Connor J. Hamel, "Safavid Trade During the 17th Century: Iran's Transit Economy," Middle Eastern Communities and Migrations Student Research Paper ؛Series, James Madison University, Summer 6–27–201.p9

ژان باتيست تاورنيه، سفر تاورنيه، ترجمه حميد شيرانى، نيلوفر، تهران، 1383ه. ش،ج2، ص73.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مدينة أصفهان، والذي يرجع بناؤه إلى عهد الشاه سلطان حسين الصّفويّ، فضلًا عن كوانسراى (مهيار) القائم على بعد نحو أربعة وخمسين كيلومتراً من أصفهان[1].

ومما يجدر ذكره بشأن هذه الكاروانسرايات أو الخانات أنها كانت تُخصَّص في كثير من الأحيان للتجار بحسب جنسياتهم أو الجهات التي قدموا منها؛ فعلى سبيل المثال، ذكر الرحالة أوليريوس أن (كاروانسراي شاه) كان يرتاده التجار الروس، في حين كان (كاروانسراي لزكي) يرتاده التجار الشركس، الأمر الذي يعكس التنظيم الذي اتسمت به الحركة التجارية في المدن الصفوية وتنوّع الجماعات التجارية الوافدة إليها[2].

وبذلك أصبحت الكاروانسرايات جزءاً من البنية التحتية التجارية للدولة، فبإنشائها على مسافات منتظمة، أمكن تقليل مخاطر الطريق، وتيسير انتقال الحرير والسلع الأخرى بين مراكز الإنتاج والأسواق، وهو ما ساعد على تنشيط التجارة الداخلية وتعزيز الرقابة الرسمية على حركة البضائع[3].

وقد بلغ عدد الخانات في أصفهان رقماً مرتفعاً خلال فترة وجيزة، كما شُيّدت خانات بارزة مثل خان گز، وخان مادر شاه، وخان مهيار، وخان لالا بيگ الكبير[4] وتشير بعض الروايات إلى أن عدد الخانات التي أُنشئت مباشرة من قبل الدولة أو بإشرافها بلغ نحو تسعمائة وتسعة وتسعين خاناً[5]، وقد أسهمت هذه الشبكة الواسعة في دعم التجارة الداخلية وربط الأقاليم المنتجة بالأسواق الحضرية، كما ساعدت في رفع مستوى الأمن والاستقرار على الطرق التجارية.

أخيراً، يقدم لنا التجار والمؤرخ يوهانس دي لايت وصفاً دقيقاً لدور هذه الخانات أو الكاروانسرايات فيقول: "الهدف الأساسي من هذه المحطات المحصنة هو توفير ملاذ آمن تماماً لقوافل التجار التي تحمل أحمالاً ضخمة وثمينة من الحرير الخام، والأقمشة المنسوجة، والتوابل، أثناء عبورها بالمناطق القاحلة أو الموحشة، وحمايتها من غارات قطاع الطرق واللصوص" ويضيف أيضا " تضم هذه الخانات غرفاً لإقامة التجار، ومستودعات واسعة لحفظ البضائع وصيانتها من التلف، بالإضافة إلى إسطبلات ومطاعم ومصادر للمياه العذبة لعابري السبيل ودوابهم. وتُدار هذه المنظومة تحت إشراف حراس وموظفين معينين من قِبل الدولة لضمان استقرار الأمن وحرية حركة التجارة "[6].

أثر احتكار تجارة الحرير وإدارة أسواقه الداخلية في تعزيز قوة الدولة الصفوية اقتصادياً وإدارياً وسياسياً

أسهم التنظيم التجاري الداخلي الذي انتهجه الشاه عباس الأول في تعزيز مقومات القوة الاقتصادية والإدارية للدولة الصّفويّة، إذ لم تكن إجراءات إنشاء الخانات، وتطوير الطرق، وتأمين القوافل التجارية مجرد إصلاحات خدمية، بل ارتبطت بمشروع اقتصادي وسياسي أوسع هدف إلى إحكام السيطرة على تجارة الحرير بوصفها أحد أهم مصادر الثروة في الدولة، وقد أدرك الشاه عباس أن نجاح سياسة احتكار الحرير وتوجيهه نحو الأسواق الخارجية لا يمكن أن يتحقق من دون إيجاد شبكة نقل وتجميع وتبادل قادرة على ربط مناطق الإنتاج بمراكز التجارة الداخلية والخارجية.

---

(1) سكينه كاشانى "نقش ابريشم در سياست گذارى هاى اقتصادى شاه عباس اول"، فصلنامه پارسه، سال 14، شماره 22 (بهار و تابستان 1393)، ص83.

(2) آدام اولئاريوس، سفرنامه آدام اولئاريوس، ص88.

(3) Mohammad Yousef Kiani, The Iranian Caravansarais During the Safavid Period (PhD diss., School of Oriental and African Studies, University of London, 1970), ProQuest Dissertations & Theses Global, ProQuest No. 10752692, p. 79.

[4] Pietro Della Valle, Viaggi di Pietro della Valle il Pellegrino: Descritti da lui medesimo in lettere familiari all'erudito suo amico Mario Schipano, Parte Seconda - La Persia, Volume Secondo (Brighton: G. Gancia, 1843), p17.

(5) يشير هنا ا ماتي -المتخصص في التاريخ الاقتصادي الصفوي – إلى المبالغة الشديدة التي ذكرتها العديد من الروايات حول عدد الكاروانسرايات، كما يُشير ان العديد منها التي بُنيت قبل عهد الشاه عباس أو بعده عادةً ما تُنسب إليه،
Rudolph P. Matthee, *The Politics of Trade in Safavid Iran: Silk for Silver*, p. 67.

(6) Johannes de Laet , Persia seu Regni Persici Status, p153.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفي هذا الإطار؛ أدّت الخانات المنتشرة على الطرق التجارية إلى زيادة انتظام حركة التجارة وتقليل المخاطر التي تواجه القوافل، الأمر الذي انعكس على ازدياد النشاط التجاري في المدن الصّفويّة كأصفهان وجيلان وشيروان وشماخي، ويزد، ويشير الرحالة الألماني آدم أولئاريوس؛ إلى أن طرق إيران الصّفويّة كانت تضم خانات متقاربة ومنظمة تُوفّر للتجار الأمن والإقامة كطريق الرابط بين أصفهان وقزوين وتبريز، كذلك طريق أصفهان – قندهار الذي يربط بين مناطق إنتاج الحرير في جيلان ومازندران وبين المناطق تجمعه في أصفهان، يتم نقله عبر أصفهان كمركز تجاري وصناعي رئيس، ثم يعاد تصديره عبر البحر نحو الهند وأسواق آسيا الجنوبية[1]، بما جعل التنقل التجاري أكثر استقراراً مقارنةً بعدد من مناطق الشرق آنذاك، كما يذكر التاجر والمؤرخ الهولندي يوهانس دي لايت أن الخانات الصّفويّة أدّت دورًا محوريًا في حماية القوافل التجارية المحمّلة بالحرير الخام والبضائع النفيسة، من خلال توفير المستودعات المحصّنة والحراسة الرسمية[2]، وهو ما أسهم في تقليل خسائر النقل وتعزيز الثقة بالطرق التجارية الصّفويّة.

وقد انعكس نجاح هذه السياسة على ازدياد حضور التجار الأجانب داخل الدولة الصّفويّة، ولا سيما الأرمن والتجار الإنجليز والهولنديين، الذين وجدوا في الاستقرار الأمني والبنية التجارية الصّفويّة بيئةً مناسبة لتوسيع نشاطهم التجاري، ويُعدّ نقل الجماعات الأرمنية من جلفا إلى أصفهان سنة 1013هـ/1604م من أبرز الشواهد على توظيف الدولة للبنية التجارية في خدمة الاقتصاد؛ إذ منح الشاه عباس لتجار جلفا الجديدة امتيازات واسعة، وأتاح لهم دورًا مهمًا في تصدير الحرير إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية، الأمر الذي ساعد على تنشيط التجارة وتعزيز إيرادات الدولة من النقد الأجنبي.

ومن ناحية أخرى، أسهمت إعادة تنظيم أصفهان بعد اتخاذها عاصمة سنة 1006هـ/1597م في تحويلها إلى مركز اقتصادي وتجاري رئيس للدولة؛ فقد عمل الشاه عباس على إنشاء الأسواق والقيصريات والخانات حول الميدان الملكي، وربطها بشبكة طرق ممتدة نحو جيلان ومازندران، وهما من أهم مراكز إنتاج الحرير[3]. وقد أدى ذلك إلى تركّز عمليات تجميع الحرير وفرزه وتسعيره داخل العاصمة، بما عزّز قدرة الدولة على مراقبة التجارة والتحكم في حركة السلع والإيرادات.

كما أسهم نظام «(الراهداري)» في ترسيخ الأمن التجاري، إذ لم تكتفِ الدولة بفرض الرسوم المخصصة لصيانة الطرق، بل ألزمت الحكام المحليين بتحمل مسؤولية أمن المسالك التجارية وتعويض التجار عن الخسائر الناجمة عن السلب والنهب[4]، وهو إجراء يعكس مستوى التدخل الإداري للدولة في حماية النشاط الاقتصادي، وقد أشاد عدد من الرحالة الأوروبيين بأمن الطرق في إيران الصّفويّة، حتى إن بعضهم عدّها أكثر أمنًا من طرق تجارية في مناطق مجاورة[5]، كذلك الأمر في طرق التجارة نحو روسيا، حيث يشير المؤرخ الروسي ليسوف إلى سلاسة وصول الحرير من تبريز، وكاشان، وقزوين إلى أستراخان الروسية[6]، وهو ما ساعد على تحويل مسارات من التجارة الدولية نحو الأراضي الصّفويّة بدلًا من الطرق العُثمانية.

وعليه، فإن التنظيم التجاري الداخلي الذي تبنّاه الشاه عباس الأول لم يقتصر أثره على تسهيل تداول الحرير داخل الدولة، بل أسهم في ترسيخ سلطة الدولة المركزية، وزيادة قدرتها على التحكم في الموارد الاقتصادية، وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية، بما جعل تجارة الحرير أداةً فاعلة في تعزيز قوة الدولة الصّفويّة اقتصاديًا وسياسياً.

---

(1) خليل على مراد المندلاوى" شاه عباس اول (1587–1629) وتجارت ابريشم ايران" مجله زانكو، علوم انسانى، دانشگاه صلاح الدين، دوره 19، شماره 3، 2015، ص 49–62.

(2)Johannes de Laet , Persia seu Regni Persici Status, p153.

(3)İlgar Baharlu, “Safeviler’de Dönüşüm Sembolü Olarak Başkentler: Kazvin ve İsfahan,” Gaziantep University Journal of Social Sciences 21, sy. 3 (2022): s. 1729

(4)母仕洪, “蚕丝贸易”, 第56页..149 ؛ جهانبخش ثواقب "نقش شاه عباس در تجارت و تبليغ منسوجات سلطنتى"، ص

(5)母仕洪, “蚕丝贸易”, 第56页.

6 Лысцов В. П. Персидский поход Петра I. 1722–1723 гг. М.: Издательство Московского университета, 1951, с. 60.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومن جهة أخرى يمكن القول إن السياسات التي انتهجها الشاه عباس الأول أسهمت بدرجة كبيرة في تعزيز موارد الدولة الصّفويّة وتنشيط تجارة الحرير وإحكام الرقابة عليها، فإن هذه السياسات لم تكن بمنأى عن الآثار السلبية؛ إذ أدّى احتكار الدولة لشراء الحرير وتسويقه إلى تقليص هامش حرية المنتجين والتجّار المحليين، وخلق بيئة سمحت بظهور بعض مظاهر الفساد الإداري والتلاعب بالكميات والأسعار من قبل الوكلاء والموظفين المحليين، كما أن اعتماد الدولة المتزايد على عائدات الحرير جعل الاقتصاد الصّفويّ أكثر عرضة للتقلبات التجارية والسياسية الخارجية، ولا سيما في ظل الصراعات الإقليمية واضطراب طرق التجارة، ومن ثَمّ، فإن نجاح الشاه عباس في تنظيم تجارة الحرير وتعظيم عوائدها لا ينفي أن هذا النجاح كان مصحوبًا بجملة من التحديات البنيوية التي كشفت حدود السياسة الاحتكارية وآثارها بعيدة المدى.

ومع ذلك، فإن صورة الأثر الكامل لسياسات الشاه عباس الأول في إدارة تجارة الحرير لا تكتمل بالوقوف عند التنظيم التجاري الداخلي وحده، على الرغم من أهميته في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وإحكام السيطرة على حركة السلع داخل الدولة، إذ إن هذه السياسات ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتوجهات الشاه في إدارة التجارة الخارجية، سيما فيما يتعلق بتوجيه صادرات الحرير، وإعادة رسم المسارات التجارية، وتنظيم العلاقة مع التجار والشركات الأجنبية، ومن ثمّ، فإن فهم الأبعاد الشاملة لسياسة الشاه عباس الاقتصادية يستلزم دراسة سياسته في التجارة الخارجية، وهو ما سيتم تناوله في بحث مستقلٍ قريباً إن شاء الله.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الشاه عباس الأول أَوْلَى تجارة الحرير أهمية استثنائية بوصفها مورداً اقتصادياً استراتيجياً ومصدراً رئيساً للعوائد النقدية للدولة الصّفويّة، الأمر الذي دفعه إلى تبني مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى إحكام السيطرة على هذه التجارة وتنظيمها بما ينسجم مع أهدافه الاقتصادية والسياسية، وقد تجلّى ذلك في الحد من الاستهلاك الداخلي للحرير، وتوجيه القسم الأكبر من الإنتاج نحو التصدير، فضلاً عن اعتماد سياسة احتكارية هدفت إلى إخضاع عمليات شراء الحرير وتسويقه لإشراف الدولة المباشر.

كما أظهرت الدراسة أن نجاح هذه السياسة لم يكن قائماً على الاحتكار وحده، بل ارتبط بجهود أوسع لتطوير البنية التجارية الداخلية، من خلال إنشاء الخانات أو (الكوانسراهات)، وتحسين الطرق التجارية، وتأمين حركة القوافل عبر نظام ((الراهداري))، بما أسهم في زيادة انتظام الحركة التجارية، وتقليل مخاطر النقل، وتعزيز الثقة بالمسالك الصّفويّة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على تنشيط التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء.

وفي الوقت نفسه، بيّنت الدراسة أن سياسات الشاه عباس الأول، على الرغم من نجاحها النسبي في تعزيز موارد الخزانة وتقوية السلطة المركزية وتقليص نفوذ القوى المحلية، لم تخلُ من تحديات وإشكالات عملية، تمثلت في بعض مظاهر الفساد الإداري، ومحاولات التهرب من القيود الرسمية، وتذمر بعض المنتجين نتيجة التحكم في الأسعار وآليات التسويق، فضلاً عن تزايد اعتماد الدولة على عوائد الحرير بوصفها مصدراً اقتصادياً رئيساً.

ومع ذلك، فإن تقييم الأثر الكامل لسياسات الشاه عباس الأول تجاه تجارة الحرير لا يمكن أن يكتمل بالوقوف عند الإدارة الداخلية وحدها؛ إذ إن فهم الصورة الشاملة يقتضي ربط هذه السياسات بتوجهاته في إدارة التجارة الخارجية، ولا سيما ما يتعلق بإعادة توجيه طرق التجارة، وتنظيم العلاقة مع التجار والشركات الأجنبية، وتوظيف الحرير في خدمة السياسة الاقتصادية والدبلوماسية للدولة، ومن ثمّ، فإن هذا الجزء يمثّل حلقة مكمّلة للجزء الأول من الدراسة، على أن تستكمل الصورة بصورة أوضح من خلال الجزء اللاحق المتعلق بالتجارة الخارجية، بما يتيح فهمًا أكثر شمولاً لسياسات الشاه عباس الأول الاقتصادية ودورها في تعزيز قوة الدولة الصّفويّة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: العربية

1. عباس إسماعيل صباغ، تاريخ العلاقات العُثمانية الإيرانية: الحرب والسلام بين العُثمانيين والصّفويّين، دار النفائس، بيروت، 1999م.
2. ليلى فؤاد محمد. "مكائد القزلباش في الحكم والسياسية" حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، ابريل 1994م، العدد 23، الجزء الثاني.
3. عباس إسماعيل صباغ *تاريخ العلاقات العُثمانية الإيرانية* .بيروت، 1999م .

ثانياً: الفارسية

8. آدام اولئاريوس .*سفرنامه آدام اولئاريوس: ايران عصر صفوى* .ترجمة احمد بهپور، تهران، 1385هـ.ش.
9. ذبيح الله صفا، تاريخ سياسي واجتماعي وفرمنكي ايران تابايان عهد صفوي ج2، مؤسسات انتشارات امير كبير، تهران، (د.ت).
10. شهين فارابى " نقش ابريشم در روابط تجارى ايران و هلند در دوره صفويه" بشرش نامه تاريخ شماره 8 دوره 3 پاييز 1386هـ ش.
11. خليل على مراد المندلاوى" شاه عباس اول (1587–1629) وتجارت ابريشم ايران" مجله زانكو، علوم انسانى، دانشگاه صلاح الدين، دوره 19، شماره 3، 2015م.
12. سكينه كاشانى " نقش ابريشم در سياستگـذاري‌هاي اقتصادي شاه عباس اول" فصلنامه پارسه، سال 14، شماره 22، بهار و تابستان 93.
13. منشى، اسكندر بيگ .*تاريخ عالمآراى عباسى* .ترجمة Roger Savory.
14. ژان باتيست تاورنيه، سفر تاورنيه، ترجمه حميد شيرانى، نيلوفر، تهران، 1383ه. ش،ج2.
15. پيترو دلاواله (النص الفارسي) .
16. فلسفي، نصر الله. "تجارة ابريشم در زمان شاه عباس اول "،وحيد، فروردين 1353، شماره 124.
17. سكينه كاشانى "نقش ابريشم در سياست گذارى هاى اقتصادى شاه عباس اول"، فصلنامه پارسه، سال 14، شماره 22 (بهار و تابستان 1393) .
18. هادي بياتي وأحمد برجلو، "نقش تجارت ابريشم در مناسبات ايران و عثماني در دوره صفوي"، پژوهش‌نامة تاريخ اجتماعي و اقتصادي، سال 11، شمارة 2 (پاييز و زمستان 1401).

ثالثاً: الإنجليزية

19. Rudolph P. Matthee, The Politics of Trade in Safavid Iran: Silk for Silver, 1600–1730 (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), P104.
20. Farmayan, Hafez. *The Beginning of Modernization in Iran*. 1949.
21. Connor J. Hamel, “Safavid Trade During the 17th Century: Iran’s Transit Economy,” Middle Eastern Communities and Migrations Student Research Paper ؛Series, James Madison University, Summer 6–27–201Kar, Aykut. “Weaving and Silk Trade in Safavid Iran.”
22. Linda Keehn Steinmann, “Shah ‘Abbas and the Royal Silk Trade, 1599–1629” (PhD diss., New York University, 1986)
23. Steensgaard, Niels. *The Asian Trade Revolution*. Chicago, 1974.
24. David Robert Stokes, "A Failed Alliance and Expanding Horizons: Relations between the Austrian Habsburgs and the Safavid Persians in the Sixteenth and Seventeenth Centuries" (PhD thesis, University of St Andrews, 2014).
25. Yuko Minowa and Terrence H. Witkowski, “State Promotion of Consumerism in Safavid Iran: Shah Abbas I and Royal Silk Textiles,” Journal of Historical Research in Marketing 1, no. 2 (2009).p302.
26. Mohammad Yousef Kiani, The Iranian Caravansarais During the Safavid Period (PhD diss., School of Oriental and African Studies, University of London, 1970), ProQuest Dissertations & Theses Global, ProQuest No. 10752692
27. Vahan Papazian, “Protection of Trade Routes in the 17th Century Safavid State,” in Les Arméniens dans le commerce asiatique au début de l’ère moderne, ed. Sushil

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Chaudhury and Kéram Kévonian (Paris: Éditions de la Maison des sciences de l'homme, 2007).

28. Monshi, Eskandar Beg. History of Shah Abbas the Great (Tārīkh-e ʻĀlamārā-ye ʻAbbāsī). Vol. 1. Translated by Roger M. Savory. Boulder, CO: Westview Press, 1978.

رابعاً: الفرنسية

29. Marc Morato Aragones. "La política centralizadora del sha Abbas." *Tiempos Modernos*, 2017.

خامساً: الإيطالية

30. Pietro Della Valle, Viaggi di Pietro della Valle il Pellegrino: Descritti da lui medesimo in lettere familiari all'erudito suo amico Mario Schipano, Parte Seconda - La Persia, Volume Secondo (Brighton: G. Gancia, 1843).

سادساً اللاتينية

31. Johannes de Laet, Persia seu Regni Persici Status: Variaque Itinera in atque per Persiam: Cum Aliquot Iconibus Incolarum, (Lugduni Batavorum: Ex officina Elzeviriana, 1633).p156.

سادساً: الروسية

32. Бушев, П. П. История посольств и дипломатических отношений Русского и Иранского государств. Москва: Наука, 1976.
33. Лысцов В. П. Персидский поход Петра I. 1722–1723 гг. М.: Издательство Московского университета, 1951.

سابعاً: الصينية

34. 母仕洪. "蚕丝贸易：近代早期伊朗萨法维王朝的经济支撑." 2023.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).